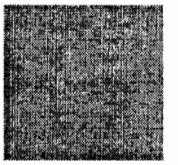

مشكلات تحكيم الرسائل العلمية بجامعة الخرطوم(الرسائل الجغرافية)

د. عمر أحمد المصطفي حياتي
أستاذ مشارك قسم الجغرافيا
كلية التربية - جامعة الخرطوم

مجلة
كلية التربية
جامعة الخرطوم
العدد الثالث
السنة الثانية
ديسمبر
2008م
ذو الحجة
1429هـ

مشكلات تحكيم الرسائل العلمية بجامعة الخرطوم
(الرسائل الجغرافية)

د. عمر أحمد المصطفي حياتي
قسم الجغرافيا - كلية التربية
جامعة الخرطوم

مستخلص الدراسة

هذا البحث محاولة للتعرف علي مشكلات تحكيم الرسائل العلمية الجغرافية (الماجستير والدكتوراه) بالتركيز على أساتذة كليتي الآداب والتربية بجامعة الخرطوم في عشر سنوات الأخيرة. أُستخدم في إجراء البحث الأسلوب الوصفي التحليلي، وجمعت معلوماته الأولية عبر مقابلات أجريت مع أساتذة الجغرافيا بكليتي الآداب والتربية وطلاب الدراسات العليا فيهما, وبعض الأساتذة والإداريين بكلية الدراسات العليا, وبعض المختصين في الدراسات التربوية. وصولاً لهدف البحث وإجابة عن سؤاله ، تم تناول محاور عدة, شملت: مقدمة عامة, وإطاراً نظرياً, ونبذة تاريخية عن جامعة الخرطوم والدراسات العليا فيها, ونموذج تحكيم الرسائل الجامعية بها, والمشكلات المتصلة به.

توصل البحث إلى أن هناك مشكلات ثلاثة تؤثر سلبا في تحكيم الرسائل العلمية, يشير الأول منها إلى ضعف آلية ترشيح لجان التحكيم وما يتصل بها من تغييب لدور المجالس المؤسسية بإعطاء المشرف حق تشكيلها والتحكم فيها, وتجعل منه مُحكماً ومُحكماً له في وقت واحد. وتشير الثانية إلي بعض اللبس في تصميم استمارات التقويم. والثالثة إلى نمطية معايير تقارير الممتحنين وتناقضها واختلافها. وعلى ضوء نتائجه أوصى البحث بضرورة تفعيل الدور المؤسسي لمجالس الأقسام والكليات في ترشيح الممتحنين, وأن تقتصر عضوية المشرف في لجنة الامتحان على الدور التشريفي, وعدم قبول التقارير النمطية أو تلك التى تبني على معايير أخرى غير تلك التي تحتويها استمارات الممتحنين, ومطابقة محتويات استمارات التقويم الفردي والمشترك.

Abstract

This paper attempts to shed light on some of the basic problems related to the evaluation of Post-Graduate theses presented in Faculty of Arts and Faculty of Education – University of Khartoum, with special emphasis on Post- Graduate theses in Geography, during last ten years. A descriptive analytical approach was used. Data was collected through interviews with individuals and groups of geography Staff and post graduate students in the two faculties, graduate collage staff, specialists in educational studies. To achieve the objective of the paper attention is focused on four areas: a brief introduction, a theoretical framework, a brief history of the University of Khartoum, a critical review of the system of theses evaluation.

The paper revealed that three factors have significant negative impact on theses reviewing, these are: (i) the procedures of selecting the examination committee, which neglects the constitutional council's role; (ii) confusing evaluation forms design; (iii) and, uniform, and different standards of examiner's reports.

In the light of these results, the research presented the following recommendations; (i) motivation of the constitutional role of departments and faculties boards in selecting the referees: (ii) the supervisor role in final (join report) exam committee should not exceed honorable aspects; (iii) Odd and different format narrative reports from the exams should be rejected; and (iv) the individual and joint exams format's contents should be unified.

مقدمة:

إن للتقويم دوراً أساسياً في العملية التعليمية, إذ لا يكتمل عمل تربوي إلا به. ذلك لما يتم من خلاله من حكم أو وزن لمستوى التحصيل العلمي, وما يتصل به من متغيرات, وما يترتب عليه من قرارات, قد ترتبط بتخطيط استراتيجي لمواقف تعليمية لاحقة, أو معالجات فنية لمشكلات تحصيل علمي قائمة. والأخيرة هذه ترتبط بالمنهج المرسوم أو بأستاذ المادة أو بالبيئة الدراسية أو بالطالب نفسه. وعلى الرغم من وضوح معايير القياس على مستوي الامتحانات التحصيلية التى تبنى علي الحفظ والفهم والاستنتاج والتعميم والتطبيق والإدراك وغيرها فإن القياس يرتبط بظروف أخرى, تعتبر هي الأخرى معايير غير مقبولة, مثل الحالة المزاجية للمقوم وخط المقوم له (الطالب) وتنظيمه وإخراجه للإجابة وغيرها, مما يقلل من قوة ارتباط القياس باكتشاف قدرات الطالب في كثير من الامتحانات التحصيلية.

ويكون تقويم الدراسات فوق الجامعية أكثر تعقيدا لارتباطه بمتغيرات متداخلة وفي غاية التعقيد, خاصة في مجال العلوم الإنسانية, التي بطبيعة مرونتها تحتمل أكثر من وجهة نظر, وتتبع أكثر من منهج, وتتغير فيها مخرجات البحوث العلمية ما تغيرت الظروف الزمانية والمكانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتصلة بالإنسان موضع الدراسة. فما طبيعية المشكلات المتصلة بتحكيم الرسائل الجامعية في الجامعات والمعاهد العليا والمراكز البحثية؟. محاور هذا البحث محاولة للإجابة عن هذا السؤال.

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مشكلات تحكيم الرسائل العلمية الجغرافية (الماجستير والدكتوراة) التي نوقشت في كلية الدراسات العليا بجامعة الخرطوم في العشر سنوات الأخيرة معتمدا على تجربة أساتذة كليتي الآداب والتربية.استخدم في إجراء هذا البحث الأسلوب الوصفي التحليلي, وجمعت معلوماته الأولية عبر مقابلات مباشرة وغير مباشرة, فردية وجماعية مع معظم أساتذة الجغرافيا وطلاب الدراسات العليا بكليتي الآداب والتربية, وبعض الأساتذة والإداريين بكلية الدراسات العليا, بعض المختصين في الدراسات التربوية بجامعة الخرطوم. كما جمعت معلومات ثانوية أخرى من المصادر العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة. للوصول إلى هدف البحث وللإجابة عن سؤال مشكلته, تم تناول محاور عدة, شملت مقدمة عامة, وإطاراً نظرياً, وخلفية عن جامعة الخرطوم والدراسات العليا فيها, ثم تناول البحث نموذج تحكيم الرسائل الجامعية بجامعة الخرطوم والمشكلات المتصلة به.

1. تقويم البحث العلمي:

2.1: **البحث العلمي:** تعني كلمة بحث لغةً الطلب والتفتيش, كما تعني الاستقصاء والتحري (مصطفي وآخرون, 1960),. أما اصطلاحا فهي تتصل بالبحث العلمي وهو أحد أضلاع مثلث البحث عن الحقائق الذي افترضه مانيون (Manuon, 1990) وهي الخبرة الشخصية, والتفكير أو الاستدلال, و البحث العلمي. ويعرف البحث العلمي بأنه محاولة التحقق من مقترحات افتراضية عن علاقات محتملة بين ظواهر طبيعية بطريقة علمية ناقدة منظمة ومنضبطة (حمدان, 1988). وهو سلوك إنساني منظم فردي أو مشترك يستهدف استقصاء حقيقة مهمة معتمداً على أسس علمية.

وبهذا المعنى فإن البحث العلمي هو مجموعة جهود منظمة ودقيقة مخطط لها مسبقاً لاكتشاف حقائق واستنباطها من خلال دراسة نتائج تجارب علمية وتحليلها, أو دراسات ميدانية لظواهر طبيعية, أو مشكلات اقتصادية واجتماعية وقضايا حياتية متنوعة تواجه الإنسان, بهدف السيطرة عليها ومعالجتها وإيجاد الحلول لها. وقد تزايدت أهمية البحث العلمي في الآونة الأخيرة مع تطور تقنية المعلومات والمعرفة حيث تشكل الآن أحد الدعامات الأساسية لعمليات العولمة في التجارة والتكنولوجيا والخدمات (بله, 2006).

2.2: **التقويم:** إن أصل كلمة تقويم لغة من قوم يقوم تقويماً, وتعني تقدير الشيء وإعطائه قيمة ما, و**الحكم** عليه وإصلاح اعوجاجه, وتوجيهه نحو الصواب (الغريب, 1962). أما التقويم اصطلاحا فهو عملية جمع ببيانات أو معلومات وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها عن ظاهرة معينة أو موقف أو سلوك بقصد استخدامها في إصدار الحكم أو القرار (اللقاني والجمل, 1996). إن هذا الحكم في الحقل التربوي يعنى بتحديد مدي التقدم الذي يحرزه الطالب نحو تحقيق أهداف التعليم. ولإجراء أي عملية تقويم لابد من معرفة الأهداف المنشودة من البرنامج التعليمي وتحديد الوسيلة أو الأسلوب الأمثل لعملية التقويم. ذلك لأن التقويم يمكن أن يتم عبر قياس مدى تحقيق الأهداف، والقياس وسيلة من وسائل التقويم, وهو مجموعة مرتبة من المثيرات أعدت كي تقيس بطريقة كمية أو كيفية بعض العمليات العقلية، أو السمات، أو الخصائص النفسية. أما المثيرات فقد تكون أسئلة شفوية أو تحريرية مكتوبة أو نحو ذلك (الهويدي, 2004). للتقويم أنواع عده, أهمها:

2.2.1: **التقويم التمهيدي أو المبدئي:** يستخدم قبل تجريب أي برنامج تربوي أو بحثي للحصول على معلومات أساسية حول عناصره المختلفة كحالة الطلبة قبل تجربة البرنامج، وتأتي أهمية هذا النوع في كونه يعطي الباحثين فكرة كاملة عن جميع الظروف، والعوامل الداخلة في البرنامج.

2.2.2: **التقويم التطويري:** يستخدم أثناء تطبيق البرنامج التربوي أو البحثي بقصد اختبار العمل أثناء جريانه ولا يتم التقويم التطويري إلا إذا كان القائمون على أمره ذوي صلة بالعمل ذاته بحيث، يرون مدى التقدم الذي يتم فيه، أو العقبات التي تعترض طريقه.

2.2.3: **التقويم النهائي:** يتم هذا التقويم في نهاية العمل التربوي أو البحثي, بقصد الحكم على التجربة كلها، ومعرفة الإيجابيات التي تحققت من خلالها، أو السلبيات التي ظهرت أثناءها، وهذا النوع من التقويم يعقبه نوع من القرارات الحاسمة التي قد تؤيد الاستمرار في العمل، أو الانصراف عنه تماما.

2.2.4: **التقويم التتبعي:** لم تكن الأنواع السابقة من التقويم التي استخدمت في بداية العمل التربوي، وأثنائه، وبعده هي خاتمة المطاف فقد يتصور البعض أنه نتيجة للتقويم النهائي الذي يحسم الأمر يكون عمل المقومين قد انتهى، ولكن الواقع عكس ذلك. فإن تقرير البرنامج التربوي أو البحثي والسير فيه يقتضي أن يكون هناك تقويم متتابع، ومستمر لما يتم إنجازه، بحيث أنه يمكن التعديل في بعض الآليات المستخدمة في التقويم، أو في بعض الأساليب المتبعة، وفي نفس الوقت يتم قياس النتائج التي تحدث في البرنامج.

مما تقدم من تعريفات للتقويم والبحث العلمي يتضح أن التقويم يعني بشكل أو بآخر **الحكم** وفق معايير متفق عليها, ومن **الحكم** اشتقت كلمة **تحكيم**. كما يتضح أيضا أن كلاً من التقويم و التحكيم يعبران عن نشاط بحثي إذ أنهما يقومان علي جمع وتصنيف وتحليل وتفسير ببيانات أو معلومات بقصد استخدامها في إصدار الحكم أو القرار. ففي الوقت الذي يبنى فيه البحث العلمي على جمع بيانات عن ظاهرة معينة وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها, أو موقف أو سلوك بقصد استخدامها في إصدار الحكم أو القرار, يعتمد التقويم أو التحكيم على جمع بيانات أو معلومات عن رسالة علمية معينة بقصد إصدار الحكم عليها وفق معايير محددة. وكما للبحث العلمي مدارسه التي تحدد أطره العامة ومناهجه فإن للتقويم مناهجه ومدارسه التي تحدد أنواعه وأساليبه.

الرسائل الجامعية ضرب مقدر من ضروب البحث العلمي, وهي الأعمال البحثية التي يعدها طلاب الدراسات العليا, وتجد اهتماما كبيرا من المؤسسات العلمية لما يتصل بها من منح لدرجات علمية عليا. وإن لعملية تحكيمها معايير تختلف من مؤسسة علمية لأخرى, بين بلدان العالم وداخل البلد الواحد نفسه, وتختلف من نظام علمي لآخر. ومثال لذلك النظام البريطاني الذي يعتمد علي الحكم القائم على التقارير العلمية والمناقشة المغلقة والنظام الفرنسي القائم علي التقارير العلمية والمناقشة المفتوحة. ولكن مهما اختلف الأمر وتباين أسلوب الأنظمة العلمية بريطانية كانت أم فرنسية أم إيطالية أم أمريكية فإن هنالك معايير عامة تكاد تجمع عليها هذه الأنظمة الأكاديمية وهي تقويم لمدى مواءمة موضوع البحث لما كتب فيه, ومراجعة لأدبيات البحث, وتأكد من صحة الطرق والوسائل التي استعملت في البحث, وتدقيق في النتائج المتحصل عليها, وتحليلها وتفسيرها ومناقشتها ومدي ارتباطها بالاستنتاج المستخلص منها, وكيفية وضع ومعالجة الخاتمة, ومدي مواكبة وحداثة المراجع والمصادر المستخدمة في البحث, وأية ملاحظات أو تعليقات أخري حتى تفتح الباب أمام المحكم ليضيف ما هو غير مدرك أو مضمن في المعايير المستخدمة في الحكم علي الرسالة العلمية موضع التحكيم.

حدد الشافعي ومرسي معايراً لتقييم الرسائل العلمية شملت مدى ارتباط عنوان البحث بهدفه, وضوح أسباب تناول مشكلة البحث, الفروض وكيفية صياغتها ومطابقتها لأنواعها, وطرق التأكد من صحة الفروض عن طريق المناهج, الدراسات النظرية, نقد مصطلحات الدراسة أو التعريفات الإجرائية, والدراسات السابقة, إجراء الدراسة. ولقد ركز الباحثان في معيار في إجراء الدراسة على العينة , والمعالجات الإحصائية, والأدوات, وعرض ومناقشة النتائج (أنظر شكل رقم 1).

شكل رقم (1) يوضح معايير نقد الرسائل العلمية

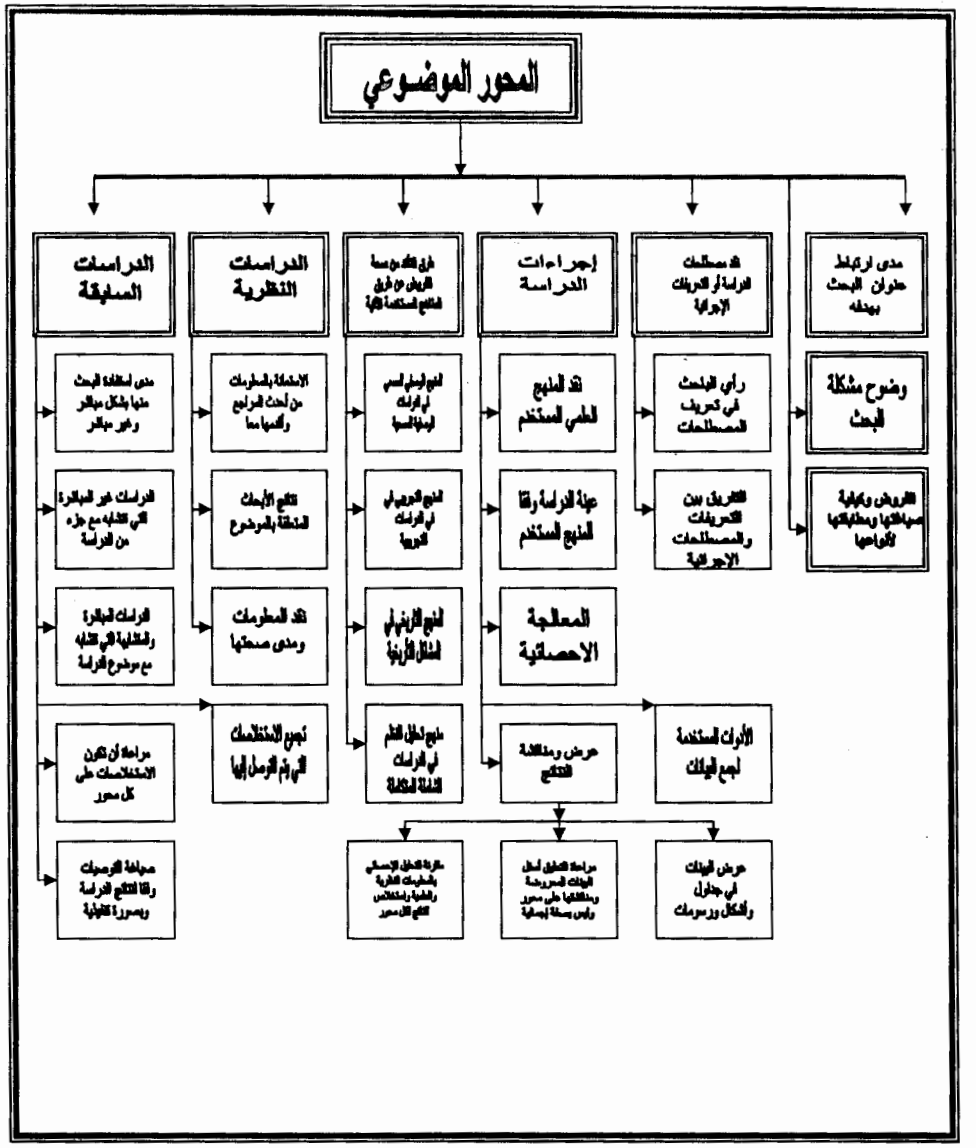

المصدر الشافعي ومرس (٢٠٠٠).

ويشير حسن (٢٠٠٣) إلي أنه أصبح ينظر إلي الرسائل الجامعية باعتبارها معياراً دقيقاً يمكن من خلاله قياس درجة التقدم الذي وصل إليه البحث العلمي في أحد التخصصات في الجامعة المعنية. ويعضد جونستون (Johnston, ١٩٩٧)هذا المنحى, إذ يعتقد أن عملية تحكيم

الرسائل الجامعية تكون أحيانا تحكيم للجامعة وبرامجها, وكذلك تحكيم للمشرف, بالإضافة إلي الشخص المرشح لنيل الدرجة العلمية. ومن هنا تبرز أهمية تحكيم الرسائل الجامعية بصورة علمية وفق مواصفات معينة تكفل جودتها.

2. دراسات سابقة في التحكيم:

في إطار تحكيم الرسائل الجامعة والمعايير التي تحكمها أجريت العديد من الدراسات على الصعيدين العربي والعالمي. فقد توصل رمضان (2008) إلي أن مشاكل تحكيم الرسائل الجامعية تتمثل في بطء تطوير آليات التحكيم في الجامعات العربية, وعدم الموضوعية, والتحيز, والإساءة العلمية المتمثلة في نشر نفس المقال في أكثر من مجلة وقمط حق الباحثين المبتدئين, والتحامل أو تحري العيوب, والاحتيال وسوء الأداء العلمي بتزييف النتائج وتشويه البيانات. وإن مناقشة الرسائل الجامعية تعترضها عدة مشاكل مبدئية وإجرائية, منها اختلاف وجهات النظر بين المشرف وأحد أعضاء لجنة المناقشة حول قبول ورفض البحث, وإن بعض الأنظمة التقويمية تتسم بصرامة كبيرة من حيث تكوين لجان المناقشة التي تتكون من خمسة أعضاء لمناقشة الدكتوراه: رئيس ومشرف (يحتسب تقريره إذنا بإيداع البحث فحسب), ومقرران من التخصص يرفعان تقريرين منفصلين يتضمنان حكما بمقبولية المناقشة من عدمها, وفى حال الاختلاف يمكن عرض الرسالة على مقرر ثالث للحسم والترجيح.

قسم الشيخلي (2008) المحكمين إلى ثلاثة أنواع: محكم يتسم بالموضوعية العلمية والنزاهة الأخلاقية, فلا يحكم إلا بعدالة , ولا يقضي إلا بحياد, ومحكم تاجر يؤجر قلمه لمن يدفع أكثر, ولا يقضي إلا لمصلحة, ومحكم يتمكن منه مركب نقص, فهو الذي يقوم البحوث تقويما سلبيا بصفة دائمة. كما يعتقد أن معايير تحكيم الأبحاث يجب أن تشمل الترابط بين أجزاء البحث, وتجنب القفز علي النتائج, ووضوح التوصيات وصلاحيتها للتطبيق, وسلامة مظهر البحث وتنظيمه.

علي الصعيد العالمي درس جونستون (Johnston, 1997) تقارير المحكمين لأطروحات الدكتوراه بهدف التعرف علي أساليب التحكيم, وتوصل إلي تفاوت تقارير المحكمين من حيث الحجم مابين صفحة واحدة إلي إحدى وستين صفحة, كما أن بعض المحكمين وضعوا تعليقات لكل فصل, ومحكمين آخرين وضعوها بشكل شمولي, وإن بعض المحكمين أعطوا تعديلات تحريرية مفصلة جداً, توفر عنصر الذاتية في التحكيم, وعزا ذلك لاختيار المحكمين غير المناسبين.

كما توصلت دراسة كل من مولينيز وكايلي (Mullins & Kiley, 2007) وساورس وآخرون, (sarros, *et al*, 2005) إلي أن أهم مشكلات تحكيم الرسائل العلمية تتمثل في اختلاف وعدم وجود معايير واضحة متفق عليها, وعدم إدراك بعض المحكمين لعملية التحكيم, وتردد بعضهم في إصدار حكم بفشل الرسالة أو عدم إجازتها.

أما لوفيس (Lovits, 2005) فقد توصل إلي أن أكثر معايير التحكيم استخداما تشمل بيان المشكلة, ومراجعة الأدب المنشور, والبعد النظري, والمنهج, وطريقة التحليل, والنتائج, والخاتمة. وأوص بضرورة تمليك هذه المعايير لطلاب الدراسات العليا ليتمكنوا من مراجعة أطروحاتهم بأنفسهم ويحسنوا قدراتهم.

3. الدراسات العليا بجامعة الخرطوم:

بدأت الدراسات العليا بجامعة الخرطوم عام 1954 بإنشاء الدبلوم العالي في أمراض النساء والتوليد, سُجل أول طالب للماجستير عن طريق البحث بكلية الزراعة عام 1958. ثم كونت للجامعة لجنة للدراسات العليا, أعقبتها كلية للدراسات العليا عام 1973 وخلال مسيرتها توسعت الدراسات العليا وتطورت, وفي عام 2003 عُدل النظام الأساسي للكلية ليستوعب التوسع والمتغيرات التي حدثت في أعداد ونوعية البرامج والطلاب, حيث تم إنشاء أربعة مجالس متخصصة هي: مجلس الدراسات الإنسانية والتربوية, ومجلس الدراسات الأساسية والهندسية, ومجلس الدراسات الطبية والصحية, ومجلس الدراسات الزراعية والبيطرية.

تقدم الكلية ما يزيد عن 310 برنامج للدراسات العليا بالتعاون مع 18 كلية و12 معهدا ومركزا تابعاً للجامعة. وحازت بعض هذه البرامج الاعتراف من مؤسسات عالمية لتقويم الجودة من الناحية الأكاديمية والمهنية. بلغ عدد الطلاب المسجلين لعام 2005 بكلية الدراسات العليا 5018 طالب وطالبة (جدول رقم 2).

جدول رقم (2) يوضح توزيع الطلاب المسجلين للدرجات العلمية بكلية الدراسات العليا بجامعة الخرطوم للعام 2005

الدرجة العلمية / الطلاب	درجة الدكتوراه	درجة الماجستير	دبلوم/ماجستير	المجموع
مساعدو تدريس ومحاضرون بجامعة الخرطوم	113	122	1	236
مساعدو تدريس ومحاضرون من جامعات أخري	136	181	-	317
مبعوثون من المؤسسات الحكومية	77	307	42	426
طلاب أجانب	28	21	1	50
طلاب علي نفقتهم الخاصة	375	2448	718	3541
معفون من المصروفات	81	139	73	293
مبعوثون من جهات أخري	7	118	30	155
المجموع	817	3336	865	5018

المصدر (الهادي, 2006).

تخرج في الكلية منذ إنشائها حتى مارس 2006, 21723 طالب وطالبة منهم 2275 بدرجة الدكتوراة و9937 بدرجة الماجستير و7824 بدرجة الدبلوم العالي, إضافة إلى 1687 اختصاصي في مجال العلوم الطبية والصحية. وقد أثبت الخريجون جدارتهم الأكاديمية وكفاءتهم المهنية, وأصبحوا عمادا للتنمية محليا وإقليميا وعلى أكتافهم قامت معظم مؤسسات التعليم العالي بالسودان (كرار, 2006).

يُقبل الطلاب على الدراسات العليا بجامعة الخرطوم بحسبانها الجامعة الأم والأقدر على تقديم أفضل برامج البحث والتدريب والتأهيل في مجال التعليم فوق الجامعي في السودان. وظل عدد الطلاب في الثلاثين سنة الماضية يتضاعف عدة مرات كل 10 سنوات, فقد زاد عدد الطلاب من 375 طالب وطالبة عام 1975م إلى 3400 طالب وطالبة عام, 1995 بنسبة زيادة 7,806 % (أنظر الجدول رقم 3), وترجع هذه الزيادة للتغير الجذري في سياسات الدولة نحو التعليم العالي التي اتجهت نحو التدريب الداخلي, وتقليص البعثات الخارجية, إنشاء جامعات

حكومية جديدة بواقع جامعة في كل ولاية, التوسع في التعليم الأهلي. ولكن هذه الزيادة لم يواكبها تطور مناسب في البنية التحتية اللازمة لإجراء البحث العلمي (الماحي, 2006).

جدول رقم (3)يوضح الزيادة السنوية لطلاب الدراسات العليا بجامعة الخرطوم.

السنة	عدد الطلاب المسجلين	الزيادة %
1975	375	
1985	1700	3533
1995	3400	100
2005	5018	476
2006	7000	395

كلية الدراسات العليا, (2007).

يقدم قسما الجغرافيا بكليتي الآداب والتربية خمسة برامج للدراسات العليا في الجغرافيا. يقدم قسم الجغرافيا بكلية الآداب ثلاثة برامج: الأول دبلوم عالي في جغرافية المناطق الجافة (بالمقررات والبحث التكميلي), والثاني ماجستير, بالبحث والثالث دكتوراه بالبحث. ويقدم قسم الجغرافيا بكلية التربية برنامجين بالبحث فقط, برنامج للماجستير وآخر للدكتوراه.

4. نموذج جامعة الخرطوم في تحكيم الرسائل العلمية:

يتم تحكيم الرسائل العلمية في قسمي الجغرافيا بكليتي الآداب والتربية في مراحل وفقا لنظم كلية الدراسات العليا بجامعة الخرطوم ولوائحها. إذ تقوم كلية الدراسات العليا بإعداد الاستمارات الخاصة بالتقويم, وهذه تشمل:

6.1: استمارة التسجيل (طلب التحاق), وتستلم من كلية الدراسات العليا, ويملأ جزء كبير منها بواسطة الطالب موضحا رغبته في التسجيل للتحضير لدرجة معينة (دبلوم عالي, ماجستير,دكتوراه) في موضوع معين في فرع معين من فروع علم الجغرافيا في كلية الآداب أو التربية. ويوضح الطالب في هذه الاستمارة, أيضاً, شهاداته العلمية وخبراته العملية, وبراءة علمية لموضوع بحثه المقترح, وخطته المقترحة لإجراء بحثه. تقدم هذه الاستمارة لرئيس القسم لفحصها في إطار اللوائح التي تحكم الشهادات العلمية المطلوبة من قبل كلية الدراسات العليا وفي ضوء خطة البحث المراد إجراؤه. يُجري ضمنا, أثناء عملية التسجيل, التقويم

المبدئي للبرنامج البحثي المراد تنفيذه (أهلية شهادات المتقدم للدرجة المقدم لها, الموضوع, الخطة المقترحة لإجراء البحث .. الخ).

ففي قسم الجغرافيا بكلية الآداب تتم مناقشة الاستمارات المقدمة (طلبات الالتحاق) في مجلس القسم, ومن ثم إما أن يرفع المجلس توصيته لمجلس البحث العلمي بالكلية بقبول الطلب وتحديد المشرف أو أن يرفض في ضوء اللوائح والخطة. بينما يختلف الأمر في قسم الجغرافيا بكلية التربية, الذي فيه يتم رفض الطلب نهائيا أو قبوله مبدئيا. ففي حالة القبول المبدئي يطلب من المتقدم تقديم الخطة المقترحة لبحثه في حلقة نقاش (سمنار) يعلن لها ويحضرها أعضاء مجلس أساتذة القسم ومساعدو التدريس وطلاب الدراسات العليا به. وهذا شرط من الشروط الخاصة للقبول للدراسات العليا بالكلية. يعرض المتقدم في حلقة النقاش هذه خطة بحثه التي تتضمن عنوان البحث الذي ينوي القيام به ومشكلته وأهدافه وأسئلته وفرضياته. وعادة ما يتم توجيه المتقدم إلى جوانب في مجال بحثه غير مضمنة أصلاً في خطته المقترحة أو تغير بعض مساراتها. يعطى المتقدم الموافقة على خطة بحثه في حالة اقتناع مجلس القسم بقدراته. ومن ثم يرفق المتقدم خطته المقترحة بصورتها المعدلة مع استمارة التسجيل.

يقوم رئيس القسم بملء الجزء الخاص به مشيرا لتوصية مجلس القسم بقبول الطلب وتحديد المشرف على ضوء التخصص الدقيق وبعد موافقته. وفي المرحلة الثانية يقوم رئيس القسم بعرض طلبات المتقدمين للدراسات العليا بالقسم في مجلس البحث العلمي الخاص بالكلية للتوصية بقبولها ثم رفعها لكلية الدراسات العليا للتقرير النهائي بالتسجيل. ويمكن أن يتدخل مجلس البحث العلمي بالكليتين أو كلية الدراسات العليا في أمر التسجيل بالرفض إن لم تسمح اللوائح في بعض الحالات بالتسجيل.

6.2: الاستمارات المتابعة أثناء إعداد الرسالة:

6.2.1: استمارة متابعة أولى: تهدف هذه الاستمارة للوصول إلى تقويم تطويري يستمر طوال فترة الدراسة بواسطة المشرف. وتتكون من ثلاث صفحات, وتملأ بعد ستة أشهر وحتى نهاية السنة الأولى من التسجيل بواسطة رئيس القسم والمشرف, إذ يؤكد فيها رئيس القسم صحة اسم الطالب, والدرجة المسجل لها, وتاريخ التسجيل, والقسم الذي يدرس فيه, أما المشرف فيؤكد عنوان الرسالة (يمكن أن يعتريه بعضٌ من التغير, وهذا أمر مسموح به في

الستة أشهر الأولى) وملخص مشروع البحث ومال البحث (بالتعاون مع الطالب) وتوقع الاستمارة بواسطة رئيس القسم والمشرف (انظر ملحق رقم 1).

6.2.2: استمارة متابعة ثانية: تهدف هذه الاستمارة, أيضاً, الوصول إلى تقويم تطويري. وتتكون من صفحة واحدة, وتملأ بعد نهاية السنة الأولى من التسجيل بواسطة المشرف. و يتم فيها تأكيد المعلومات الأولية الواردة في استمارة متابعة (ب) بالإضافة إلى ما تم إنجازه في مشروع البحث, ومدى تقدم الطالب في رسالته, وما يعترضه من مشكلات. توقع الاستمارة بواسطة رئيس القسم والمشرف والمشرف المساعد إن وجد (أنظر ملحق رقم 2).

6.3: الاستمارات الخاصة بالتقويم النهائي:

يجري التقويم النهائي بعد اكتمال البرنامج البحثي (الرسالة العلمية) بقصد تحكيمه وفق معايير متفق عليها بغية التعرف علي إيجابياته وسلبياته، وهذا التقويم تعقبه عادة قرارات حاسمة قد تؤدي إلى إجازته أو رفضه. بعد أن ينتهي الطالب من رسالته العلمية يسلم كلية الدراسات العليا ثلاث نسخ منها مشفوعة بإقرار من المشرف يفيد بأن الطالب قد استوفى مطلوبات الدراسة للدرجة التي تقدم لها. ويتم التقويم النهائي للرسالة معتمدا على لجنة تحكيم ثلاثية تتكون من المشرف وممتحن داخلي وممتحن خارجي. وتشمل الاستمارات الخاصة بالتقويم النهائي الاستمارات التالية:

6.3.1: استمارة ترشيح الممتحنين (المحكمين): تتكون من صفحة واحدة, وتشمل هذه الاستمارة معلومات عن الممتحن (المحكم) الداخلي والخارجي, ومرتبته الأكاديمية, وخبراته العلمية, ومساهمته في الإشراف علي طلاب الدراسات العليا ومشاركته في امتحاناتهم وعدد البحوث والكتب المنشورة. تملأ هذه الاستمارة بواسطة المشرف بعد ترشيح الممتحنين الداخلي والخارجي. يرفع هذا الترشيح لكلية الدراسات العليا بعد توقيعه من رئيس القسم وعميد الكلية. وبعد موافقة كلية الدراسات العليا عبر مجلس الدراسات الإنسانية والتربوية على الترشيح تقوم كلية الدراسات العليا بمخاطبة الممتحنين والمشرف وإرسال استمارة تقرير الممتحن لكل منهم (انظر ملحق رقم 3).

6.3.2: استمارة تقرير المُمتحنين: تعبر عن التقرير الفردي الموجز وموجهات كتابة التقرير الشامل لمنح الدرجة. وتتكون الاستمارة من صفحة واحدة, وتحتوي على تقرير موجز يبين مدى مساهمة الطالب في مجال المعرفة, ويوضح الأسس التي تبرر منح الدرجة. هذا بالإضافة إلى نقاط عدة تشمل مراجعة أدبيات البحث, والطرق والوسائل التي استعملت في البحث, والنتائج, وتحليل وتفسير ومناقشة النتائج, وخلاصة موضوع البحث, وأية ملاحظات أخرى (انظر ملحق رقم 4). وهي استمارة تتكون من ثلاث نسخ متطابقة, تملأ هذه الاستمارات بواسطة المشرف والممتحن الداخلي والممتحن الخارجي كل على حده. ولا يتم إجراء الامتحان الشفهي إلا بعد أن تستلم كلية الدراسات العليا التقارير الثلاثة مجتمعة.

5.3.3: استمارة التقرير المشترك (نتيجة الامتحان الشفهي) للجنة الثلاثية: يجري الامتحان الشفهي بعد أن تستلم كلية الدراسات العليا استمارات التقارير الفردية من الممتحنين, ويتم بموجب ذلك تسليم المشرف استمارة التقرير المشترك ويؤذن له بعقد الامتحان الشفوي. تتكون الاستمارة من صفحة واحدة, وتشتمل على معلومات أساسية عن الرسالة موضع التحكيم. وفراغ من 10 أسطر لكتابة التقرير الشفوي وتوصية لجنة الامتحان التي يمكن أن تكون في خمسة أوجه, هي:

الأول: أن تجاز الرسالة بدون تصحيح.

الثاني: أن تجاز مع التصويب وتعرض على المشرف أو الممتحن الداخلي أو الممتحن الخارجي.

الثالث: أن تجاز مع التعديل قبل الإيداع بالمكتبة وتعرض على المشرف أو الممتحن الداخلي أو الممتحن الخارجي.

الرابع: أن تحجب الرسالة وتجرى التعديلات, وحجب الرسالة يحتمل وجهين:

(أ) إعادة كتابة الرسالة مع تحديد فترة زمنية, ثم إما أن توزع الرسالة على كل الممتحنين لإعادة التقويم, أو أن يتم تكليف الممتحن الخارجي والمشرف بإعادة التقويم, أو يكون للجنة نظرة أخرى تحدد.

(ب)إعادة الامتحان.

الخامس: أن ترفض الرسالة نهائيا.

ترفع هذه الاستمارة لكلية الدراسات العليا موقعة من أعضاء لجنة الامتحان الثلاثة (انظر ملحق رقم 5).

يبدأ إجراء الامتحان النهائي بجلسة سريعة خاصة بأعضاء اللجنة, يقومون فيها الرسالة في إطار رؤية كل منهم, من وحي تقاريرهم الفردية, التي سلمت مسبقا لكلية الدراسات العليا. ثم يسمح للطالب بالدخول لتتم عملية الامتحان في جلسة مغلقة. ولا يتم تسليم_الطالب شهادته العلمية إلا بعد أن تجاز من مجلس الدراسات العليا ومجلس أساتذة جامعة الخرطوم. ولا يتم ذلك إلا بعد أن يكون قد قام بإجراء ما طلب منه بشأن رسالته من تصويبات أو تعديلات من قبل لجنة الامتحان, ويكتب من كُلف بالمتابعة (المشرف, الممتحن الداخلي, الممتحن الخارجي) خطاباً للدراسات العليا يفيد بأن الطالب قام بما طُلب منه. وتسلم النُسخ المطلوبة من رسالته, مصحوبة بقرص مدمج من مستخلصها, الى مسجل كلية الدراسات العليا.

5. مشكلات التحكيم:

على الرغم مما تتمتع به جامعة الخرطوم من ضبط لجودة الدراسات العليا وعمقها وأصالتها, وما يتم فيها من حسن للتخطيط وإخلاص للعمل ووفاء بمتطلبات التغيير والنهضة الحقيقية, فإن الدراسات العليا والبحث العلمي يعتبران من أهم التحديات التي واجهت الجامعة.

وعلى الرغم من أن الجامعة قد تصدت لها بكل ما أوتيت من خبرات ومن مقدرات علمية, عبر الندوات والمؤتمرات والدراسات التقويمية, حتى أصبحت الدراسات العليا, تمثل اليوم, ركنا أساسيا ومعلما بارزاً في الجامعة, ما تزال هنالك بعض المشكلات البسيطة التي تحتاج إلى علاج. وقد خرج هذا البحث بأن مشكلات تحكيم الرسائل العلمية الجغرافية, بالتركيز على تجربة أساتذة كليتي الآداب والتربية بجامعة الخرطوم في العشر سنوات الأخيرة, تتمثل في نقاط عدة: بعضها لائحي, يحتاج إلى إعادة نظر, وبعضها قليل الحدوث محدود الأثر, ولا يمكن تعميمها على كل الحالات, وهي:

7.1: اختيار لجنة التحكيم:

لقد سبقت الإشارة إلى أن لجنة التحكيم في جامعة الخرطوم لجنة ثلاثية تتكون من مشرف وممتحن داخلي وآخر خارجي أُسوة بنظام التحكيم في الجامعات البريطانية. وبالطبع, إن دور هذه اللجنة ينحصر في الحكم على ما قدمه الطالب من مجهود علمي في رسالته موضع

التحكيم وفق معايير علمية متفق عليها. ومن المنظور الحيادي, الذي يعتبر ركنا أساسيا من أركان عملية التقويم, فدور الممتحنين الداخلي والخارجي في التحكيم منطقي لا يقبل جدلاً. ولكن كيف يكون المشرف محكما ولقد أعطي وقتا كافياً ليبرز قدراته العلمية في تطوير مهارات الطالب البحثية أثناء عملية الإشراف. وكما هو معلوم, فإن عملية الإشراف عملية تقويم تطويري للطالب يتم من خلالها تحديد مدى الإنجاز والتقدم في المشروع البحثي وتذليل العقبات ووضع المعالجات. وبنهاية عملية الإشراف, وعند تسليم الرسالة للدراسات العليا, ليتم الحكم عليها, يكون المشرف قد وقع إقرارا يفيد أن الطالب قد استوفى مطلوبات الدراسة للدرجة التي تقدم لها بصورة مرضية وأنه يوصي بقبول الرسالة للتقويم, وبالتالي يكون دور المشرف قد انتهى. لأن من يقوم بعملية التقويم التطويري تقع علي عاتقه مسؤولية نقاط الضعف والقصور التي يبرزها التقويم النهائي. فكيف يكون المشرف مُحكِماً ومُحكماً له في لجنة التقويم النهائية. ليس هذا وحسب, بل للمشرف ذات الحق في كتابة التقرير الفردي لتقويم الرسالة, مثله في ذلك مثل الممتحنين الداخلي والخارجي كمقوم كامل الحق. ولكن يختلف دوره ليكون مدافعا عن الرسالة في الجلسة الخاصة بأعضاء لجنة المحكمين, فقط, قبيل إجراء الامتحان الشفوي.

ومهما غالينا في نزاهة المشرف واتزانه وحياديته فإنه مجبر في الامتحان النهائي أن يقف إلي جانب طالبه, ويدافع عن كثير من مجريات الدراسة علي وجه العموم والمسائل المنهجية الخلافية على وجه الخصوص. مما يجعل مناقشة الرسالة, في كثير من الأحيان, تنحو منحى آخر, فبدلاً من أن يُناقش الطالب في رسالته, في فترة زمنية معلومة, يستطيل النقاش, وربما الجدل, في الاختلافات بين المدارس البحثية التي ينتمي إليها أعضاء لجنة التحكيم. ومما تجدر الإشارة إليه أن دور المشرف ينتهي بتسليم الرسالة في النظام الإيطالي وبإمكانه حضور مناقشة الرسالة ضمن الجمهور, ويكون دوره تشريفياً في النظام الفرنسي, وكذلك في النظام البريطاني.

ومن ناحية أخرى وعلى الرغم من أن استمارة ترشيح الممتحنين الداخلي والخارجي يجب أن ترفع إلى كلية الدراسات العليا بعد أن يوقع عليها رئيس القسم وعميد الكلية, وتوقيع كل منهما يعني ضمنا عرضها على مجلس القسم, وفي حالة قبولها تعرض على مجلس البحث العلمي بالكلية لإجازتها. وقد أثبتت المقابلات الفردية والجماعية مع أساتذة قسمي الجغرافيا بكليتي الآداب والتربية أن ترشيح الممتحنين يتم بواسطة المشرف. ويقوم رئيس القسم بالتوقيع عليه

نيابة عن مجلس القسم ويرفع لمجلس البحث العلمي, وقد يوقع عليه العميد نيابة عن المجلس ويرفع من ثم إلى كلية الدراسات العليا التي تقبل هذا الترشيح في معظم الأحيان. هذا الخلل الإداري يبرز مشكلات عدة أهمها:

أولاً: تغييب الدور التكاملي والرقابي الذي تقوم به المجالس على مستوى القسم والكلية مما يؤثر سلبا في عملية التحكيم. لأن الدور المنوط بمجلس القسم في مناقشة ترشيح الممتحنين الداخلي والخارجي هو تحديد أهلية المحكمين لمناقشة الرسالة موضع التحكيم بناء على معرفتهم اللصيقة بمن هم في تخصصهم وبسيرهم الذاتية وباهتماماتهم البحثية ومدى عمق تلك الاهتمامات وأصالتها. هذا الدور لا يمكن أن يقوم به كاملا لا مجلس البحث العلمي ولا مجلس الدراسات الإنسانية والتربوية بكلية الدراسات العليا.

ثانياً: بما أن عملية التقويم تبنى على الدقة والموضوعية والحياد لتبيين مواطن القوة والضعف ومن ثم إصدار الأحكام, فإن هذه الخصائص قد تُغيب في ظل اختيار بعض المشرفين لممتحنين داخليين وخارجيين محدودين لتحكيم معظم رسائل طلابهم. يعتقد بعض طلاب الدراسات العليا الذين أجريت معهم مقابلات أن هنالك تكتلات أو مجموعات من الأساتذة تقوم بدور التحكيم, مرة ممتحنين داخليين أو مشرفين, ومرة ممتحنين خارجيين في جامعات أو معاهد ينتمي إليها ذات الذين يتعاونون معهم باعتبارهم ممتحنين خارجيين, بمفهوم تبادل المصالح. بينما يعزي معظم الأساتذة الذين أجريت معهم مقابلات بقسمي الجغرافيا بكليتي الآداب والتربية تكرار أسماء بعينها لتقوم بدور الممتحنين الخارجيين لصعوبة الحصول علي ممتحنين خارجيين في بعض التخصصات الدقيقة أحيانا بسبب هجرة كثير من الأساتذة ذوي الخبرة والكفاءة إلي دول الخليج وغيرها, ولأن معظم أساتذة الجامعات الجديدة من الشباب الذين تقل عندهم الخبرات والاهتمامات البحثية. ونتيجة لتكرار مشاركة الممتحنين الخارجيين مع بعض المشرفين أصبح طلابهم الذين ستناقش رسائلهم على علم تام بطرق الممتحن الخارجي وأساليبه, عمّ يسأل وفيمَ يركز, هذا فضلا عن أن الاعتماد على ممتحنين خارجيين شبه ثابتين يؤدي إلى ضعف التقويم لغياب أو تغييب المحكم المتخصص وإلي رتابة في تقارير المحكمين.

ثالثاً: يؤدي ترشيح الممتحنين بواسطة المشرف, في بعض الأحيان, إلى أن يبحث المشرف عن ممتحن داخلي غير متشدد أو غير متعمق, حتى وإن كان غير مختص في موضوع

الرسالة موضع المناقشة, إن أدرك بأن هنالك ضعفاً ما في الرسالة. وقد أكدت المقابلات التي أجريت مع الأساتذة, أن هنالك بعض الحالات تتصل بمناقشة رسائل علمية في تخصص دقيق تتم بمعزل عن ترشيح, أو حتى معرفة أساتذة في درجة الأستاذية في ذات التخصص بالقسم المعني. بل يتعرفون على ذلك, كغيرهم من أساتذة الجامعة, من خلال أعمال كلية الدراسات العليا التي تُقدم في مجلس أساتذة جامعة الخرطوم لإجازتها. وهذا بالطبع يقلل من دور البعد التعاوني والشراكة الفاعلة لكل من كان له دور أكثر تأثيرا في عملية التقويم, الشيء الذي يقلل من كفاءة التقويم في وضعه للخطط العلاجية وتغلبه على نقاط الضعف وتعزيزه لنقاط القوة.

7.2: استمارات التحكيم:

سيتم التركيز في هذا الجزء من البحث على مشكلات محتوي الاستمارات الخاصة بالامتحان النهائي, وتشمل استمارة ترشيح الممتحنين (المحكمين), استمارة تقرير الممتحن (الفردي), واستمارة التقرير المشترك (نتيجة الامتحان الشفهي) (انظر الملاحق رقم 3 -4- 5).

بالنسبة لاستمارة ترشيح الممتحنين (المحكمين) فإنها تركز على معلومات تخص الممتحن (المحكم) داخليا كان أم خارجيا تتصل بمرتبته العلمية, وبمساهمته في الإشراف علي طلاب الدراسات العليا, ومشاركته في امتحاناتهم وعدد البحوث والكتب المنشورة لتبني عليها كلية الدراسات العليا قرارها بالموافقة أو الاعتذار لمجلس البحث العلمي بالكلية ومن ثم مجلس القسم. في حين أنه يمكن الاستغناء عن تمليك هذه المعلومات في كل مرة لكلية الدراسات العليا بأن يرشح مجلس القسم عدداً كبير من الممتحنين الداخليين والخارجيين وإرفاق سيرهم الذاتية لمجلس الدراسات الإنسانية والتربوية بكلية الدراسات العليا ليقوم بالموافقة عليها. وحينئذ يتم الاكتفاء برفع أسماء المرشحين فقط.

أما استمارة تقرير الممتحن (الفردي) فإنها تطلب إفادة كلية الدراسات العليا بمعلومات تخص الممتحن الخارجي تم تزويدها بها قبلاً في استمارة ترشيح الممتحن, مثل مرتبته الأكاديمية ودوره (ممتحناً خارجياً أم داخلياً). أما بالنسبة لتوصية الممتحن وفق اللوائح العامة للدرجات العليا فإن أوجه التوصية تحتمل أربعة أوجه علي خلاف التوصية في استمارة الامتحان الشفوي (المشترك) التي تحتمل خمسة أوجه, سبقت الإشارة إليها. إذ تحتمل الأخيرة وجهين للتعديلات بينما تحتمل الأولي وجهاً واحداً. هذا فضلاً عن عدم اتساق لغة وترتيب وإخراج

خيارات توصية الممتحن الفردي, في استمارة تقرير الممتحن, وتوصية لجنة الامتحان, في استمارة التقرير المشترك (نتيجة الامتحان الشفهي), في حين أن التقارير الفردية الثلاثة هي التي يبنى عليها التقرير المشترك.

يطلب من الممتحن (المحكم) كتابة تقرير مفصل عن الرسالة يحتوي على نقاط عدة هي مراجعة أدبيات البحث, والطرق والوسائل التي استعملت في البحث, والنتائج, وتحليل النتائج وتفسيرها ومناقشتها, وخلاصة موضوع البحث, وأية ملاحظات أخرى. ولكن هذه النقاط تصف متطلبات البحوث التطبيقية حسب مناهج البحث فيها, ولا تفي بصورة كاملة متطلبات البحوث الاجتماعية والإنسانية التي تقوّم في أطار تحديد مشكلة البحث (أهميتها, أهدافها, أبعادها الزمنية والمكانية) وتحديد أسئلة البحث أو فروضه ومنهجيته (جمع المعلومات, وطرقها, وأنواعها, وأساليبها, ونظم تحليلها) وتوصيف هيكل البحث, ونتائجه وتوصياته وصلته بالمساهمة المعرفية.

أما بالنسبة لاستمارة التقرير المشترك (نتيجة الامتحان الشفهي) فتشير في وجهها الثالث إلى توصية لجنة الامتحان إلى إجازة الرسالة مع التعديل قبل الإيداع بالمكتبة بواسطة المشرف أو الممتحن الداخلي أو الممتحن الخارجي. في حين أن جميع الرسائل لا تودع في المكتبة إن لم تستوف إجراءات التقويم أصلا.

7.3: تقارير الممتحنين:

أكدت المقابلات مع بعض أعضاء مجلس الدراسات الإنسانية والتربوية بكلية الدراسات العليا أن تقارير الممتحنين تعاني من مشاكل عدة أهمها:

أولاً: علي الرغم من أن استمارة تقرير الممتحن (الفردي) تتكون من نقاط محددة تتم عبرها عملية التحكيم فإن بعض المحكمين لا يلتزمون بها, مما يصعب عملية الحكم عليها لاختلاف المعايير, بل إن تقارير بعض المحكمين تتميز بالتعميم, والنمطية, وتكاد تكون مكررة في نقاطها ومضامينها وأسلوبها, وهي أشبة ما تكون بالتقارير المعدة سلفا, كما أنها لا تعكس جهدا مقدراً من الممتحن لتحليل البحث وتقويمه. ولقد سبق أن رفضت كلية الدراسات العليا تقارير تحمل هذه الصفات ووجهت من يعدونها من محكمين للكتابة بشكل ناقد ودقيق.

ثانياً: تتميز تقارير الممتحنين بالتناقض في بعض الحالات. فمرة يكون التناقض بين مضامين التقارير الفردية ومرة بين التقارير الفردية من ناحية وتقرير الامتحان الشفهي. فبينما يأتي تقرير المشرف إيجابياً مثمناً علي مجهود الطالب راضياً عن رسالته, تأتي تقارير الممتحنين الداخلي والخارجي قادحة في الرسالة, متعمقة في إظهار جوانب الضعف والقصور فيها, مطالبة بتعديلات يتطلب إجراؤها وقتا طويلا. ولكن يتم التغاضي عن كل ما طلبه الممتحنان الداخلي والخارجي في تقريريهما لتأتي توصية جماعية جديدة في تقرير الامتحان الشفهي (المشترك) مفادها إجازة الرسالة مع التصويبات البسيطة تحت إشراف المشرف دون توضيح للأسباب التي أدت إلى تغير آرائهم في الرسالة التي عبرا عنها في تقريريهما الفرديين. الأمر الذي يشكك في مدي حيادية التحكيم ومصداقيته.

ويمكن أن يعزى ذلك إل أن عملية إجراء الامتحان النهائي لا يصطحبها تقرير من كلية الدراسات العليا يلخص نقاط القوة ونقاط الضعف التي أوردها أعضاء اللجنة في تقاريرهم, دون الإشارة إلى الأسماء في سبيل المحافظة علي خصوصية التقارير الفردية وسريتها. فوجود تقرير كهذا يثبت كثيراً من الرؤى اتفق عليها أعضاء اللجنة قبل إجراء الامتحان, ويثبت مبدأ الحيادية التي يجب أن تتصف بها عملية التقويم. وتبعد شبح المجاملة بين أعضاء اللجنة, بسبب علاقة الزمالة أو الأستاذية, الذي يؤدي أحيانا إلى قبول آراء علمية دون قناعة تامة, أو تغييب بعض آليات الامتحان بهضم بعض الحقوق.

إن معالجة أمر التناقض هذا يتطلب جهدا وزمنا مقدرين من مجلس الدراسات الإنسانية والتربوية بكلية الدراسات العليا ليصل إلى موقف توفيقي بينها, مما يضعه في تصادم مع الممتحنين حول من له السلطة في تقويم الدرجة ومن هو أعلى في سيادة القرار بخاصة عندما يأتي القرار مخالفا بصورة واضحة لتوصية الممتحنين حول تقويم البحث (أحمد وآخرون, 2006).

ثالثاً: قد توصي لجنة الامتحان بإجراء بعض التعديلات وقد توكل مسألة متابعة إجراء هذه التعديلات للمشرف. وعلى الرغم من أن قرار اللجنة ملزم للمشرف باعتباره عضوا فيها ومشاركاً في اتخاذ هذا القرار وموقعاً عليه, إلا أن بعض المشرفين قد يكونون غير مقتنعين به تماما ومن ثم لا يلزمون الطالب بإجراء كل التعديلات المطلوبة. وفي غياب دور الممتحنين الداخلي والخارجي قد تسلم الرسالة بشكل غير الذي طُلب من اللجنة. وقد أعطت كلية الدراسات العليا الممتحنين الداخلي والخارجي حق رؤية التعديلات بعد إجرائها وتشدد مجالس الدراسات العليا على ذلك, ولكن نادرا ما يستغل هذا الحق من قبل الممتحنين ويترك الأمر

برمته للمشرف من باب الثقة أو المجاملة ليصبح المشرف مُحكماً ومُحكماً له مرة أخري. وهكذا يكون المشرف مشاركاً في جميع مراحل التقويم بدأ بالمبدئي ومروراً بالتطويري والنهائي وانتهاءً بالتتبعي.

الخاتمة

إن ما توصل إليه البحث من نتائج, سواء ارتبطت بضعف آلية ترشيح لجان التحكيم وما يتصل بها من تغييب لدور المجالس المؤسسية بإعطاء المشرف حق تشكيلها والتحكم فيها, وتجعل منه مُحكماً ومُحكماً له في وقت واحد, أو ارتبطت بلُبس في تصميم استمارات التقويم, أو بنمطية معايير تقارير الممتحنين وتناقضها واختلافها, فإنها علي تباين درجات حدوثها حتماً تؤثر سلبا في تحكيم الرسائل العلمية. وهذا بالطبع يدعو إلي إجراء تقويم لنقاط الضعف هذه. علي ضوء نتائجه أوصى البحث بالآتي:

أولاً: ضرورة تفعيل الدور المؤسسي لمجالس الأقسام والكليات في ترشيح الممتحنين, بذات القدر الذي يتم فيه قبول طلبات التسجيل للدراسات العليا بالمجالس والكليات وتوزيع المتقدمين على المشرفين.

ثانياً: أن تتكون لجنة الامتحان من ممتحنين داخليين وممتحن خارجي. وأن يسمح للمشرف بإعداد تقرير إداري فقط لا فني, ضمن إقراره الذي يفيد بأن الطالب قد استوفى مطلوبات الدراسة للدرجة التي تقدم لها, ويسلم مع النسخ الثلاث من رسالته لكلية الدراسات العليا. لتتم إثرها عملية التقويم النهائي للرسالة. وأن يسمح له أيضا بعضوية شرف للجنة, وأن يقتصر دوره في الامتحان النهائي (الشفوي) على الجوانب التشريفية فقط.

ثالثاً: أن ترشح مجالس الأقسام عدداً كبيراً من الممتحنين الداخليين والخارجيين وإرفاق سيرهم الذاتية لمجلس الدراسات الإنسانية والتربوية بكلية الدراسات العليا ليقوم بالموافقة عليها. وحينئذ يتم الاكتفاء برفع أسماء المرشحين فقط, دون الحاجة إلي ملء استمارات مطولة في كل ترشيح يرفع إلي الدراسات العليا.

رابعا: عدم قبول التقارير النمطية أو تلك التي تبني على معايير أخرى غير تلك التي تحتويها استمارات الممتحنين لضمان سير العملية التقويمية وسلامة الآليات المستخدمة فيها حتي تقيس ما وضعت لقياسه.

خامساً: ضرورة مطابقة محتويات استمارات التقويم الفردي والمشترك, باعتبار أنهما وسيلتان للقياس مكملتان لبعضهما البعض لعملية تقويم واحدة.

المراجـــع:

- إبراهيم مصطفي وآخرون, (1960), المعجم الوسيط, الجزء الأول, مجمع اللغة العربية, القاهرة, مطبعة مصر.
- ابن هدايه, علي وآخرون (1988), القاموس الجديد.
- أبوحطب, فؤاد وآخرون (1993), التقويم النفسي, القاهرة, مكتبة الأنجلو المصرية.

- أحمد, مدني وآخرون (2006), تقويم الدرجات العليا بجامعة الخرطوم: السمات والمشاكل والحلول, في مداولات ندوة الدراسات العليا بالسودان: الحاضر وآفاق المستقبل, تجربة جامعة الخرطوم, قاعة الشارقة, جامعة الخرطوم.
- بله, عبد الحميد (2006), الدراسات العليا بكلية الآداب, في مداولات ندوة الدراسات العليا بالسودان: الحاضر وآفاق المستقبل, تجربة جامعة الخرطوم, قاعة الشارقة, جامعة الخرطوم.
- الشافعي حسن أحمد, و مرسي, سوزان أحمد علي (2000) معايير نفقد الرسائل الجامعية, منشأة المعارف, القاهرة.
- حسن, فايقة (2003), أطروحات علم المكتبات والمعلومات المجازة من أقسام المكتبات والمعلومات بمصر, مجلة المكتبات والمعلومات العربية.

- حمدان, محمد زياد (1988), البحث العلمي: نحو منهجية منظمة لتنفيذه وإعداد تقريره للنشر, المجلة العربية للبحوث التربوية, المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم, تونس.
- دليل كلية الدراسات العليا (2006), جامعة الخرطوم.
- رمضان, صالح بن الهادي (2008), التحكيم الأكاديمي ودوره في تطوير البحث العلمي, في: السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي, الجزء الأول, عمادة البحث العلمي, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- زيد, الهويدي (2004): أساسيات القياس والتقويم التربوي, العين, دار الكتاب الجامعي.
- شحاتة، حسن (2001): التعليم الجامعي والتقويم الجامعي: بين النظرية والتطبيق, القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب.
- الشيخلي, عبد القادر (2008), قواعد تحكيم البحث العلمي, في: السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي, الجزء الأول, عمادة البحث العلمي, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- عودة، احمد (2002): القياس والتقويم في العملية التدريسية, اربد: دار الأمل.
- الغريب, رمزية (1962), القياس والتقويم في المدرسة الحديثة, القاهرة, , المطبعة العالمية.
- اللقاني, أحمد حسن, وعلي الجمل, (1996), معجم المصطلحات التربوية, القاهرة, عالم الكتب.
- كرار, زين العابدين (2006): مداولات ندوة الدراسات العليا بالسودان: الحاضر وآفاق المستقبل, تجربة جامعة الخرطوم, قاعة الشارقة, جامعة الخرطوم.
- لويس, مانيون (1990): مناهج البحث في العلوم الاجتماعية, (ترجمة كوثر حسين ووليم عبيد), القاهرة, الدار العربية للنشر.
- الماحي, يوسف القرشي (2006), شئون طلاب الدراسات العليا: واقع الحال وآفاق المستقبل, في مداولات ندوة الدراسات العليا بالسودان: الحاضر وآفاق المستقبل, تجربة جامعة الخرطوم, قاعة الشارقة, جامعة الخرطوم.

- الهادي, هاشم محمد, و صالح, حسن محمد (2006), دور الدراسات العليا في ترقية البحث العلمي وبناء القدرات البشرية, في مداولات ندوة الدراسات العليا بالسودان: الحاضر وآفاق المستقبل, تجربة جامعة الخرطوم, قاعة الشارقة, جامعة الخرطوم.

المراجع الأجنبية:

- Johnston, Sue (1997), Examining the Examiners: an Analysis of Examiners Reports, Studies in Higher Education, available: hutt://search.ebscohost.com.
- Lovitts, Barbara (2005), How to Gated a Dissertation, Academe, 91 (6).
- Mullins, Geny & kiley, Margaret (2007), Its PhD not a Noble Prize: How Experienced Examiners Assess Research thesis. Studies in Higher Education.
- Sarros, Games & Willis, Robert & Fisher, Robyn & Storen, Adrian (2005), DBA Examination Procedures and Protocols, Sounnal of Higher Education Policy & Management, available: hutt://search.ebscohost.com.
- http://www.drmosad.com/index.htm.
- www.uofk.edu.

6. الملاحق

ملحق رقم 1

استمارة متابعة أولى

بسم الله الرحمن الرحيم

The Graduate College
University of Khartoum
P. O. Box 321- Khartoum
Tel. 777178

كلية الدراسات العليا
جامعة الخرطوم
ص ب ٣٢١ الخرطوم
هاتف ٧٧٧١٨٧

التاريخ : النمرة: ج خ/ك د ع/

Application Form (B)

APPLICATION FOR RESEARCH FUND
(To be filled within six months from the date of registration)

Through Chairman of the research Board

.....

Name of Candidate:.....
Degree Registered for :.....
Date of Registration:.....
Department :.....
Faculty/ Institute/ School/ Center:.....
Supervisor:.....
Signature of the Head Department:.....
Proposed Title of the Thesis:.....
.....
.....
Proposed Date of Commencement of Work .....
Proposed Date of Finishing the Work :.....
Date:..... **Signature of Supervisor:**.....

FOR USE BY THE GRADUATE COLLEGE :-

Accountant , for confirmation of the settlement of fees

.....

Dean, Please approve Research fund
Registrar
Date:.....

Dean's/ Director's decision
Date:..... **Signature of Dean / Director**.....
.....

ملحق رقم 2

استمارة متابعة ثانية

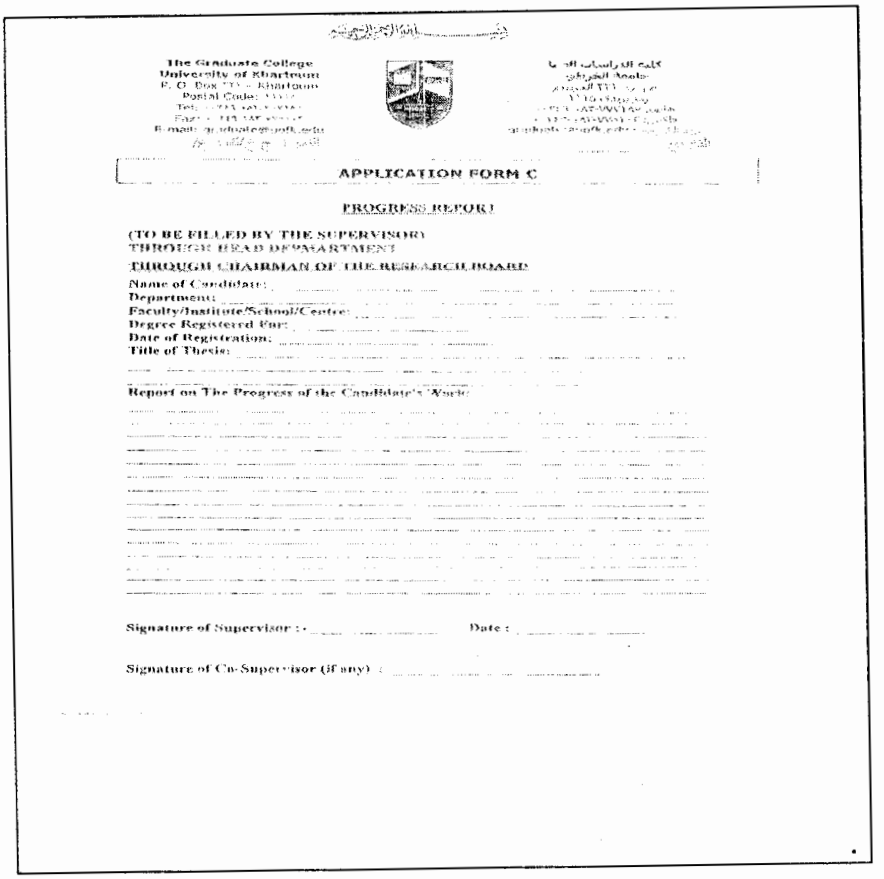

بسم الله الرحمن الرحيم

The Graduate College
University of Khartoum
P. O. Box [illegible] - Khartoum
Postal Code: [illegible]
Tel: [illegible]
Fax: [illegible]
E-mail: [illegible]

كلية الدراسات العليا
جامعة الخرطوم
ص.ب [illegible] الخرطوم
الرمز البريدي [illegible]
هاتف [illegible]
فاكس [illegible]
البريد الإلكتروني [illegible]

APPLICATION FORM C

PROGRESS REPORT

(TO BE FILLED BY THE SUPERVISOR)
THROUGH HEAD DEPARTMENT
THROUGH CHAIRMAN OF THE RESEARCH BOARD

Name of Candidate:
Department:
Faculty/Institute/School/Centre:
Degree Registerd For:
Date of Registration:
Title of Thesis:

Report on The Progress of the Candidate's Work:

Signature of Supervisor :- **Date :**

Signature of Co-Supervisor (if any) :

ملحق رقم 3

استمارة ترشيح ممتحن

بسم الله الرحمن الرحيم

The Graduate College
University of Khartoum
P. O. Box 321 - Khartoum
Postal Code: 11115
Tel: 00249-183-777187
Fax: 00249-183-775103
E-mail: graduate@uofk.edu

كلية الدراسات العليا
جامعة الخرطوم
ص. ب. 321 الخرطوم
رمز بريدي 11115
هاتف: 00249-183-777187
فاكس: 00249-183-775103
بريد إلكتروني:
graduate@uofk.edu

استمارة ترشيح ممتحن

الدرجة: _____

أسم الطالب: _____

الدرجة التي تقدم لنيلها: _____ تاريخ التسجيل: _____

الكلية: _____

☐ إسم وتوقيع عميد الكلية: _____

☐ إسم وتوقيع رئيس القسم: _____

ممتحن خارجي ☐ ممتحن داخلي ☐

الاسم: _____

المرتبة الاكاديمية: أستاذ مساعد ☐ استاذ مشارك ☐ أستاذ ☐

أخرى: _____

المؤهل: دكتوراه في: _____

تاريخ المؤهل: _____ التخصص: _____

الاشراف على طلاب الدراسات العليا: (العدد)

دكتوراه: _____ ماجستير: _____

المشاركه في إمتحانات طلاب الدراسات العليا: (العدد)

دكتوراه: _____ ماجستير: _____

عدد البحوث المنشورة والكتب: _____

يلعون: مكتب: منزل: فاكس:

قرار كلية الدراسات العليا : موافقه ☐ إعتذار ☐

التاريخ: _____ التوقيع: _____

تعليق:

_____

_____

ملحق رقم 4

استمارة تقرير ممتحن (فردي)

بسم الله الرحمن الرحيم

The Graduate College
University of Khartoum
P. O. Box 321- Khartoum
Tel. 777187 Fax: 775103

كلية الدراسات العليا
جامعة الخرطوم
ص ب ٣٢١ الخرطوم
هاتف ٧٧١٨٧/
فاكس: ٧٧١٠٣

تقرير ممتحن

ممتحن خارجي ☐ ممتحن داخلي ☐

- اسم الطالب : .....
- الدرجة التي تقدم لها : .....
- اسم الممتحن : .....
- المرتبة الأكاديمية: أستاذ ☐ أستاذ مشارك ☐ أستاذ مساعد ☐
  أخرى ☐ حدد : .....
- العنوان : .....
- التاريخ : .....
- عنوان الرسالة .....
  .....
  .....

توصية الممتحن وفق اللوائح العامة للدرجات العليا :

- تُجاز الرسالة ☐ تُجاز الرسالة مع التصويب ☐
  هل تود مراجعة الرسالة بعد إجراء التصويبات : نعم ☐ لا ☐
- تُعاد للمناقشة بعد تعديلات أساسية ☐ في ظرف ☐ شهر.
  ترفض الرسالة ☐
- تقرير موجز يُبين مدى مساهمة الطالب في مجال المعرفة، ويُوضح الأسس التي تُبرر منح الدرجة أو عدمه .....
  .....
  .....
  .....
  .....

يرجى كتابة تقرير مفصل عن الرسالة يفصل تقييم الممتحن للآتي:-

- مراجعة أدبيات البحث
- الطرق والوسائل التي استعملت في البحث.
- النتائج
- تحليل وتفسير ومناقشة النتائج
- خلاصة موضوع البحث
- أي ملاحظات أخرى

- الرجاء التأكد من إرفاق: تقرير الممتحن --- رسالة الطالب --- طلب رسوم الامتحان
- الرجاء إرسال التقرير والرسالة لمسجل كلية الدراسات العليا – جامعة الخرطوم.

ملحق رقم 5

استمارة تقرير ممتحنين (نتيجة الامتحان الشفهي)

بسم الله الرحمن الرحيم

The Graduate College University of Khartoum P. O. Box ٣٢١- Khartoum Tel. ٧٧٧١٧٨		كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم ص ب ٣٢١ الخرطوم هاتف ٧٧٧١٨٧

تقرير عن امتحان شفهي

اسم الطالب : .....

الدرجة العلمية: ..... تاريخ التسجيل ..... الكلية .....

عنوان الرسالة : .....

.....

التاريخ : ..... المكان : .....

• **تقرير الامتحان الشفهي :** .....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

توصية لجنة الامتحانات : .

١- ☐ تجاز الرسالة بدون تصحيح.

٢- ☐ تجاز الرسالة مع التصويب بواسطة:- المشرف ☐ الممتحن الداخلي ☐ الممتحن الخارجي ☐

٣- ☐ تجاز الرسالة مع التعديل قبل الإيداع بالمكتبة بواسطة: -المشرف ☐ الممتحن الداخلي ☐ الممتحن الخارجي ☐

٤- ☐ تُحجب الرسالة وتجرى التعديلات.

٥- ☐ أ/ اعادة كتابة الرسالة في فترة : .....

أ-١ توزع على كل الممتحنين لإعادة التقويم .....

أ-٢ يكلف الممتحن الخارجي والمشرف باعادة التقويم .....

أ-٣ أخرى .....

ب/ ☐ اعادة الامتحان الشفهي .....

٦- ☐ رفض الرسالة نهائيا.

** **أسماء الممتحنين وتوقيعاتهم:-**

١/	٢/ .....
٣/	٤/ .....
٥/	٦/ .....